

تأثرت الشركات الألمانية بشدة بأزمة كورونا والمساعدات الحكومية وتدابير الدعم تصل إلى المكان المناسب

-نتائج مسح لشركات القطاع الخاص أجري بتكليف من وزارة الاقتصاد الاتحادية-

تظهر نتائج دراسة استقصائية لشركات القطاع الخاص أجريت بتكليف من وزارة الاقتصاد الاتحادية أن ثلاث شركات من أصل أربع توقعت في وقت إجراء المسح أن تكون لأزمة كورونا آثار سلبية. وأكثر القطاعات تأثراً هي قطاع الضيافة والمطاعم والخدمات الصحية والاجتماعية والخدمات الشخصية الأخرى وهندسة المركبات والهندسة الميكانيكية وإنتاج الغذاء.

ومن أكثر العناصر تأثراً على الشركات حسب رأيها انخفاض الطلب ونقص في السيولة. إضافةً إلى ذلك اضطرت حوالي نصف الشركات المتضررة إلى إغلاق أقسام أو فروع لها بشكل مؤقت أو دائم أو واجهت صعوبات لوجستية في توزيع منتجاتها الخاصة بها أو صعوبات في الحصول على سلع وسيطة. وتتوقع أقل بقليل من ثلاثة أرباع الشركات التي شملها الاستطلاع متوسط خسارة بنسبة 55 في المائة من المبيعات في الربع الثاني من عام 2020.

وتبيّن النتائج أيضاً أن التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية لمواجهة الأزمة تعمل بشكل جيد: ما يقرب من 60 بالمائة من الشركات الصغيرة التي شملتها الدراسة تستفيد من مساعدات الطوارئ المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية والولايات أو تخطط للقيام بذلك. وأكثر من ثلث الشركات تستخدم نظام البطالة الجزئية أو المؤقتة أو تخطط لذلك. وواحدة من كل ثلاث شركات تستخدم خيار تأجيل موعد تسديد الضرائب. وواحدة من كل أربع إلى خمس شركات نجحت في الاستجابة للأزمة على صعيد إدارة الموارد البشرية من خلال التخلص من ساعات العمل الإضافية أو العمل من المنزل أو تقليل ساعات العمل.

تظهر نتائج الاستطلاع أن أكثر من ثلث الشركات وسعت نطاق منتجاتها أو خدماتها في أعقاب أزمة كورونا وتركز بشكل متزايد على الاعتماد على طرق التوزيع الرقمية. وقامت ثلثا الشركات التي خططت سابقاً للاستثمار في المعدات أو الهياكل الرقمية أو أعمال تحديث وصيانة أو البحث والتطوير في الربع الثاني بتعليقها في الفترة الحالية. ومن ناحية أخرى فقد قامت كل واحدة من بين عشر شركات باستثمارات جديدة في أعقاب الوباء وفي معظم الأحيان كانت موجهة نحو تدابير حماية الصحة والسلامة أثناء العمل والمعدات أو الهياكل الرقمية.

في الاستطلاع الذي أجرته شركة أبحاث السوق باسم KANTAR بين 14 و 23 أبريل تم استقصاء ما مجموعه 500 شركة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية والأحجام. ومن المقرر إجراء المزيد من المسوحات في شهري يوليو وأكتوبر. والهدف من الاستطلاعات هو التوصل إلى ردود أفعال مباشرة وتمثيلية من الشركات بخصوص وضعها الاقتصادي واحتياجات الدعم المحددة لديها. وستمكن الاستطلاعات اللاحقة وزارة الاقتصاد الاتحادية من متابعة عملية تعافي الاقتصاد ومواصلة تعديل إجراءات المساعدة الحكومية كلما دعت الحاجة مع تقدم العام كي تناسب الاحتياجات.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من النتائج هنا (PDF ، 321 كيلوبايت).

Bildunterschrift: شخص يملأ استبياناً على الكمبيوتر المحمول